دراسة مقارنة عن العنف ضد المراسلين والمراسلات خلال احتجاجات عام 2019 في لبنان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

21-00369

المحتويات

المحتويات iii
موجز تنفيذي v
مقدمة 1

1. المنهجيّة 3

2. الاتجاهات العالميّة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدّ المراسلين والمراسلات 5

3. العنف ضد المراسلين والمراسلات خلال احتجاجات 2019-2020 في لبنان وارتفاع معدّلات التحرش الجنسي 7

4. رؤى مستقاة من المقابلات مع ستّة عشر مراسلاً ومراسلة غطّوا الاحتجاجات 10
   ألف. العنف الجسدي والتحرّش 10
   باء. الاعتداءات اللفظيّة السياسيّة أو الجنسيّة 11
   جيم. العنف عبر الإنترنت 12

5. تعليقات "تحتوي على عنف بشكل عام" تلقّاها المراسلون والمراسلات 13
   ألف. الاستهزاء 13
   باء. الإهانة 13
   جيم. التهديد والتحريض على العنف 14

6. تعليقات "تحتوي على تمييز قائم على النوع الاجتماعي" تلقّاها المراسلون والمراسلات 15
   ألف. الإهانات الجنسيّة والتحرّش الجنسي اللفظي 15
   باء. الضغوط المتعلّقة بصورة الجسد 16
   جيم. القوالب النمطيّة للأدوار القائمة على النوع الاجتماعي 17

7. تأثير العنف في المراسلين والمراسلات 19

8. استجابة المحطّات التلفزيونيّة 20

9. خلاصة وتوصيات: وضع نُهُج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي لضمان سلامة المراسلين والنهوض بمشاركة المرأة في الحياة العامّة 21
   التوصيات 22

قائمة الأطر

الإطار 1. الإطار القانوني الدولي لحريّة الصحافة 4
الإطار 2. القوانين اللبنانيّة بشأن حريّة التعبير والتمييز 9

موجز تنفيذي

في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، نزل مئات الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع احتجاجاً على فرض ضرائب جديدة وتفاقم الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي تجتاح البلاد. وخلال تغطية الاحتجاجات التي استمرّت طوال عام 2020، تعرّض المراسلون والمراسلات للعنف والتهديد والإساءة في البيئتين الماديّة والافتراضيّة.

تسلّط هذه الدراسة الضوء على كيفية تعرُّض المراسلات اللواتي كنّ يغطين الاحتجاجات للعنف الجسدي والعنف عبر الإنترنت أكثر من المراسلين وبحدة أكبر، ما أدّى إلى مواجهتهن آثاراً سلبيّة أكبر من زملائهن الذكور.

وقد تعرّضت المراسلات لانتقادات لاذعة في الحيّزين المادّي والافتراضي. وواجهن السخرية لكونهن نساءً، ولعملهنّ في مناصب عامّة يشغلها عادةً الرجال، فتلقين وابلاً من الإهانات الجنسية والتهديدات بالعنف، إضافة إلى تعرُّضٍ مستمر للتحرش. كذلك أُرسل إلى بعض المراسلات وأفراد أسرهن محتوى إباحي تطفّلي، ونُشرت أرقام هواتفهن على نطاق واسع على منصّات التواصل الاجتماعي.

وبيّنت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الانتخابات البرلمانيّة لعام 2018، أنّ المرشّحات تعرّضن لحالات مماثلة من العنف والإساءة لكونهنّ نساءً يسعين للحصول على مناصب مُنتخبة يشغلها عادةً الرجال[1]. وهذه التجارب التي مرت بها المرشّحات والمراسلات تسلط الضوء على التحدّيات المستمرّة التي لا تزال المرأة اللبنانيّة تواجهها في سعيها إلى المشاركة في الحياة العامّة.

وتعيد هذه الدراسة تأكيد الحاجة إلى اعتماد نُهُج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي للحؤول دون العنف الذي تتعرض له المرأة في مناصب القيادة وفي الحياة العامّة. وتوضح أنّ أي استراتيجيّة لوضع حد للعنف ضد المراسلين والمراسلات يجب أن تعالج التهديدات المتباينة التي يواجهونها. كذلك تدعو إلى وضع سياسات فعالة للنهوض بمشاركة المرأة بصورة مأمونة وهادفة في المناصب العليا والعامّة.

1 El Kaakour. H, (2020), Pursuing Equality in Rights and Representation: Women's Experiences Running for Parliament in Lebanon's 2018 Elections, UN Women. متوافر على: https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/women%20candidates%20in%20lebanon%202018%20parliamentary%20electionsreport%20design%20adjusted.pdf?la=en&vs=5652.

مقدمة

تؤثّر سلامة المراسلين والمراسلات في التنمية المستدامة وحريّة التعبير والحوار بين الثقافات والسلام والحكم الرشيد وجميع حقوق الإنسان. وبحسب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات أو حماية الحريّات الأساسيّة التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. وعليه، لا بدّ من حماية المراسلين والمراسلات، بما في ذلك حمايتهم من العنف عبر الإنترنت، للحفاظ على الحق في حريّة الرأي والتعبير وسواهما[2].

وفي المؤشّر العالمي لحريّة الصحافة لمنظّمة مراسلون بلا حدود، صُنّف لبنان في المرتبة 107 من أصل 180 بلداً[3]. وأفادت المراسلات في لبنان عن تلقي تهديدات بالاغتصاب والقتل، فضلاً عن التعرُّض للتحرش اللفظيّ والجسديّ بشكل عام[4]. وبات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتعرَّض له المراسلات جلياً أكثر خلال احتجاجات 2019-2020 التي اجتاحت البلاد نتيجة فرض تدابير ضريبيّة جديدة، ومظالم طويلة الأمد مرتبطة بالحوكمة والمساءلة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمة الاقتصاديّة المتفاقمة.

وهذه الدراسة هي ثاني دراسة حالة تُجريها هيئة الأمم المتّحدة للمرأة لاستعراض ما تواجهه المرأة من تهديد وترهيب وتمييز قائمٍ على النوع الاجتماعي عند المشاركة في الحياة العامّة. وقد وثّقت الدراسة الأولى، التي نُشرت في عام 2020، تجارب المرشّحات خلال الانتخابات البرلمانيّة اللبنانيّة لعام 2018[5]، وبيّنت أنّه خلال فترة الانتخابات، واجهت 78.6 في المائة من المرشّحات عنفاً قائماً على النوع الاجتماعي في الحيّزين المادّي والافتراضي.

وتميّز الدراسة الثانية بين العنف ضد المراسلات والعنف ضد المراسلين خلال تغطية الاحتجاجات، وذلك بالاستناد إلى مقابلات معهم وتحليل محتوى حساباتهم على تويتر. وتقدّم الدراسة لمحة سريعة عن الاتجاهات

2 يشير "العنف" (بما في ذلك جميع أشكال التهديد والتحرش وسوء المعاملة والتواصل المؤذي أو الأفعال الضارّة) إلى العنف الجسدي والعنف عبر الإنترنت على حد سواء، ما لم يُنصّ صراحةً على خلاف ذلك.

3 Reporters Without Borders, (2020), World Press Freedom Index متوافر على: https://rsf.org/en.

4 Issa. L, (2020), Female reporters in Lebanon Narrate their Run-ins with Gender-based Violence in a New AFE video', Hivos WE4L, 20 January. متوافر على: https://womeninleadership.hivos.org/female-reporters-in-lebanon-narrate-their-run-ins-with-gender-based-violence-in-new-afe-video/.

5 El Kaakour. H, (2020), Pursuing Equality in Rights and Representation: Women's Experiences Running for Parliament in Lebanon's 2018 Elections, UN Women. متوافر على: https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/women%20candidates%20in%20lebanon%202018%20parliamentary%20electionsreport%20design%20adjusted.pdf?la=en&vs=5652.

العالمية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلين والمراسلات، ورؤى مستقاة من المقابلات مع المراسلين والمراسلات ومن تحليلٍ لمحتوى حساباتهم على تويتر. وتخلُص الدراسة إلى توصيات عن كيفيّة وضع نُهُج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، للحؤول دون العنف ضد المراسلين والمراسلات، ولتهيئة بيئات آمنة تُفضي إلى مشاركة المرأة في الحياة العامّة.

1. المنهجيّة

صِيغت هذه الدراسة بناءً على مرحلتين بحثيتين. شملت المرحلة الأولى إجراء مقابلات في آذار/مارس 2020 مع 16 مراسلاً ومراسلة لدى أربع من أبرز المحطّات التلفزيونيّة في لبنان عملوا على تغطية الاحتجاجات يومياً. ونظراً إلى أنّ وسائل الإعلام في لبنان مسيّسة جداً، (إذ تدعم محطّات تلفزيونيّة كثيرة الأحزاب السياسيّة بشكل علني، أو تعود ملكيّتها لقادة سياسيين)، حرصت هذه الدراسة على أن تشمل مراسلين ومراسلات من محطات تلفزيونيّة ذات توجّهات سياسيّة متباينة.

شملت المقابلات ثماني مراسلات وثمانية مراسلين؛ أربعة من كلّ من المحطّات الأربع. وسُئل المشاركون والمشاركات عن مستوى العنف الذي تعرّضوا له أثناء تغطية المظاهرات وتواتره، وما تركه من آثار مهنيّة وشخصيّة عليهم.

وفي المرحلة الثانية، جرى تحليل محتوى حسابات المراسلين والمراسلات الـ 16 على موقع تويتر. وشمل التحليل تغريدات في الفترة الممتدّة من 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، أي ليلة اندلاع الاحتجاجات، إلى 21 كانون الثاني/يناير 2020، عندما شكّل رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب حكومة جديدة (وقد استقالت منذ ذلك الحين). ومن بين إجمالي 89,162 تعليقاً، صُنّف 5,164 تعليقاً ضمن فئتين عامّتين: تعليقات "تحتوي على عنف بشكل عام" وتعليقات "تحتوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي"[6]. ثمّ صُنّفت التعليقات التي تحتوي على عنف بشكل عام إلى ثلاث مجموعات: "الاستهزاء" و"الإهانة" و"التهديد والتحريض على العنف"، والتعليقات التي تحتوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي إلى ثلاثة تصنيفات: "الإهانات الجنسيّة والتحرّش الجنسي اللفظي"، و"الضغوط المتعلّقة بصورة الجسد" و"القوالب النمطيّة للأدوار القائمة على النوع الاجتماعي".

قيَّم التحليل ما إذا كانت التعليقات الواردة تختلف بين المراسلين والمراسلات، وحدّد درجة استخدام تعليقات تنطوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي كأداة لمهاجمة المراسلين والمراسلات. وبيّنت المقارنة بين التعليقات على حسابات المراسلات الثماني والمراسلين الثمانية اختلافاً في حدّة التعليقات التي تحتوي على العنف ومضمونها، مع تلقي المراسلات إهانات تنطوي على العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي أكثر بكثير من نظرائهن من الرجال؛ إذ تلقت المراسلات تعليقات تحتوي على عنف بشكل عام أكثر بمرّة ونصف المرّة، وتعليقات تحتوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي أكثر بمعدّل 2.8 مرّات من نظرائهن من الرجال.

6 اللغة التي تنطوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي هي اللغة التي تستبعد نوعاً اجتماعياً أو آخر، أو توحي بأنّ أحد الجنسين متفوّقٌ على الآخر. *Sexist language*, (2021), Dictionary.cambridge.org متوافر على: https://dictionary.cambridge.org/us/grammar/british-grammar/sexist-language.

الإطار 1. الإطار القانوني الدولي لحريّة الصحافة

يحمي القانون الدولي سلامة المراسلين والمراسلات، إلى جانب جميع الحقوق المتعلّقة بالحق في الحياة والحق في الوصول إلى المعلومات وحريّة التعبير وحريّة الصحافة. وفي ما يلي بعض التطوّرات الدوليّة المهمّة المتعلّقة بحريّة الصحافة وحماية المراسلين والمراسلات:

- يحمي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (1966) مجموعة من الحقوق، بما في ذلك الحق في اعتناق آراء من دون مضايقة، والحق في حريّة التعبير والحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها من خلال أي وسيلة إعلاميّة[أ]؛
- يدعو الملحق (البروتوكول) الأوّل الإضافي إلى اتفاقيات جنيف (1977) إلى حماية المراسلين والمراسلات في مهمّات مهنيّة خطرة في مناطق النزاعات المسلّحة[ب]؛
- يصنّف قرار اليونسكو رقم 29 بشأن إدانة العنف ضدّ الصحافيين (1997) اغتيال المراسلين والمراسلات وأي عنف جسدي ضدّهم بأنّه جريمة ضدّ المجتمع، لما يحدّ ذلك من حريّة التعبير، وبالتالي من الحقوق والحريّات الأخرى المنصوص عليها في المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان[ج]؛
- يدعو إعلان اليونسكو في داكار بشأن الإعلام والحكم الرشيد (2005) جميع الدول الأعضاء إلى تقديم ضمانات قانونيّة للحق في النفاذ إلى المعلومات؛ والتأكّد من احترام الهيئات الحكوميّة لمبادئ الشفافية والمساءلة ووصول الجمهور إلى المعلومات؛ وضمان استقلاليّة الهيئات التنظيميّة المسؤولة عن البث ودورها في تعزيز التنوّع[د]؛
- يعترف إعلان كولومبو بشأن التنمية والقضاء على الفقر الصادر عن اليونسكو (2006) بضرورة حماية حريّة التعبير للإسهام في القضاء على الفقر. ويدعو الدول الأعضاء إلى إدراج حريّة الصحافة وتأسيس وسائل إعلام حرّة وتعدديّة ومستقلّة كمكوّنين أساسيين في استراتيجيّاتها للتنمية والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة[هـ]؛
- تحمّل خطّة عمل الأمم المتّحدة المتعلّقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (2016) الدول الأعضاء مسؤوليّة التحقيق في الجرائم والعنف ضد المراسلين والمراسلات في النزاعات المسلّحة وغير المسلّحة على حد سواء. وتسلّط خطّة العمل الضوء على المخاطر المتزايدة التي تواجهها المراسلات أثناء أداء واجباتهن المهنيّة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالعصابات الذي يستهدف المراسلين والمراسلات عند تغطية الأحداث العامّة، أو الاعتداء الجنسي على المراسلين والمراسلات أثناء الاحتجاز أو الأسر. كذلك تذكر أنّه لا يجري الإبلاغ عن كثير من هذه الجرائم نتيجة استحكام الوصمات الثقافيّة والمهنيّة[و]؛
- يقر قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 2/33 بشأن سلامة الصحافيين (2016) بالمخاطر المحدّدة التي تواجهها المراسلات، بما في ذلك التمييز والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والترهيب والتحرش في الحيّزين المادّي والافتراضي. ويؤكّد على أهميّة اتباع نَهجٍ مراعٍ لاعتبارات النوع الاجتماعي عند النظر في التدابير اللازمة لضمان سلامة المراسلين والمراسلات[ز].

أ. https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights.
https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx.

ب. https://ihl-databases.icrc.org/ihl/INTRO/470.

ج. https://en.unesco.org/sites/default/files/resolution29-en.pdf.

د. http://www.unesco.org/new/en/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday200900000/dakar-declaration/?q=es%2Funesco%2Fevents%2Fprizes-and-celebrations%2Fcelebrations%2Finternational-days%2Fworld-press-freedom-day%2Fprevious-celebrations%2Fworldpressfreedomday200900000%2Fdakar-declaration%2F.

هـ. http://www.unesco.org/new/en/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday20090000/colombo-declaration/.

و. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246014.

ز. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/226/24/PDF/G1622624.pdf?OpenElement.

2. الاتجاهات العالميّة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدّ المراسلين والمراسلات

يواجه المراسلون والمراسلات حول العالم مخاطر وإساءات وتهديدات متزايدة. وأشار تقرير لليونسكو لعام 2019 إلى ارتفاع عدد المراسلين والمراسلات الذين قُتلوا في الفترة بين عامي 2014 و2018 بنسبة 18 في المائة مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، وأنّه للمرّة الأولى، وقعت معظم هذه الوفيات خارج مناطق النزاع[7]. وخلال السنوات الخمس هذه، قُتل 495 مراسلاً ومراسلة؛ وقد وقعت 30 في المائة من هذه الوفيات في منطقة الدول العربيّة[8].

يتعرّض المراسلون والمراسلات على السواء، للتهديدات الجسديّة وخطاب الكراهية. غير أنّ خطاب الكراهية الجنسي، ولا سيّما عبر الإنترنت، يُوجّه إلى المراسلات بشكل حصري تقريباً. فتُستهدف المراسلات ليس بسبب عملهن فحسب، بل أيضاً بسبب النوع الاجتماعي. ووصفت المديرة العامّة السابقة لليونسكو إيرينا بوكوفا ذلك بأنّه اعتداء مزدوج على المراسلات[9].

ويؤثّر ما تتعرّض له المراسلات من عنفٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي في حقّهن في العمل بأمان وفي إنتاجيّتهن. كذلك قد يدفعهنّ ذلك إلى فرض رقابة ذاتيّة على أنفسهنّ، والاقتصار على تناول المواضيع الأقل حساسية من الناحية السياسية.

وفي عام 2018، أجرى فريق ترول باسترز والمؤسّسة الدوليّة للإعلام النسائي دراسة استقصائيّة شملت نحو 600 مراسلة من جميع أنحاء العالم[10]. وخلُصت الدراسة الاستقصائيّة إلى أنّ أكثر من 60 في المائة من المجيبات تعرّضن للتهديد أو التحرش عبر الإنترنت؛ و58 في المائة للتهديد أو التحرش الجسدي؛ و26 في

7 UNESCO, (2019), Intensified Attacks, New Defenses Developments in the Fight to Protect Reporters and End Impunity, CI-2019/WTR/3, Report. متوافر على: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371343.

8 المرجع نفسه.

9 Free Press Unlimited, (2018), Gender-based Violence against Female reporters: A 'double attack', November 23. متوافر على: https://www.freepressunlimited.org/en/stories/gender-based-violence-against-female-reporters-a-double-attack.

10 ترول باسترز (TrollBusters.com) هي خدمة إنقاذ في الوقت المطلوب للكاتبات والصحافيات اللاتي يتعرّضن للمضايقة عبر الإنترنت.

المائة لاعتداءات جسديّة؛ و10 في المائة لتهديد بالقتل خلال الأشهر الـ 12 الماضية[11]. كذلك أظهرت الدراسة الاستقصائيّة أنّ الأمان الذي تشعر به 85 في المائة من المجيبات خلال القيام بعملهم أقلّ ممّا كان عليه قبل خمس سنوات. وأشارت المجيبات إلى أنّهن يتعرّضن لأشكال أسوأ من التحرش، ولا سيّما عند تغطية الأخبار السياسيّة، مثل تلقي محتويات إباحية ورسائل جنسيّة غير مرغوب فيها، أو تهديدات بالعنف أو الاغتصاب أو القتل، أو التهديد بنشر معلوماتهن الخاصّة.

وأظهرت دراسة أخرى حللت 70 مليون تعليق نُشر في الفترة بين عامي 2006 و2016 على الموقع الإلكتروني لصحيفة الغارديان أنّه من بين الكتّاب العشرة الأكثر تعرّضاً للإساءة ثماني نساء[12]. وعلى الصعيد العالمي، يزيد احتمال تعرُّض النساء عموماً للتحرش عبر الإنترنت بقدر 27 مرّة عن احتمال تعرّض الرجال لذلك[13].

وفي أيّار/مايو 2020، أصدرت المقرّرة الخاصّة للأمم المتحدة المعنيّة بالعنف ضدّ المرأة تقريراً خاصاً عن مكافحة العنف ضدّ المراسلات، شددت فيه على أنّ العنف عبر الإنترنت قد أدّى في الآونة الأخيرة إلى تفاقم أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي ضدّ المراسلات وتأزّم عواقبه[14]. وأشار التقرير إلى أنّ المراسلات اللواتي يعملن في بيئة يشكّل فيها العنف المنهجي والهيكلي القائم على النوع الاجتماعي جزءاً من حياتهنّ اليوميّة أكثر تعرضاً من المراسلين للعنف عبر الإنترنت. وخلُص التقرير إلى أنّ استهداف المراسلات يمثّل أنماطاً من التمييز والعنف القائمين على النوع الاجتماعي، في اعتداء مباشر على حضور المرأة ومشاركتها الكاملة في الحياة العامّة.

وكشفت تجارب المراسلات خلال تغطيتهن احتجاجات 2019-2020، على نحو يحاكي بوضوح هذه الاتجاهات العالميّة، عن المعتقدات التمييزيّة تجاه المرأة (ولا سيّما المنخرطة في الحياة العامّة)، وعن تقبُّل العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي لا يزال يهيمن على جزءٍ كبيرٍ من المجتمع اللبناني.

---

11 Ferrier, M (2018), 'Attacks and Harassment: The Impact on Female Reporters and Their Reporting', Troll Busters and International Women's Foundation. متوافر على: https://www.iwmf.org/wp-content/uploads/2018/09/Attacks-and-Harassment.pdf.

12 Free Press Unlimited, (2018), Gender-based violence against female reporters: A 'double attack', November 23. متوافر على: https://www.freepressunlimited.org/en/stories/gender-based-violence-against-female-reporters-a-double-attack.

13 OHCHR, (2018), 'Human Rights Council holds Panel Discussion on Online Violence against Women Human Rights Defenders', 21 June. متوافر على: https://ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?LangID=E&NewsID=23248.

14 المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2020)، تقرير الممثل الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه: مكافحة العنف ضد الصحفيات، 6 أيّار/مايو، A/HRC/44/52. متوافر على: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F44%2F52&Language=E&DeviceType=Desktop.

3. العنف ضد المراسلين والمراسلات خلال احتجاجات 2019-2020 في لبنان وارتفاع معدّلات التحرش الجنسي

أظهر تقرير هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، "فهم دور المرأة والجهات الفاعلة النسويّة في احتجاجات لبنان عام 2019"[15]، أنّ النساء والفتيات شكلن ما لا يقل عن نصف السكّان المحتجّين. وكانت المشاركات من مختلف الطوائف، ومن خلفيّات اجتماعيّة واقتصاديّة متنوّعة، ومن فئات عمرية ومهن وقدرات جسدية متباينة[16]. كذلك تظاهر المثليّون والمثليّات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهويّة الجنسانيّة وأحرار الهويّة الجنسانيّة وثنائيّو الجنس علناً وبأعداد غير معهودة سابقاً[17].

ووثّق التقرير تفشّي التمييز القائم على النوع الاجتماعي ضد المتظاهرات، وما انطوى عليه من تهديدات قائمة على النوع الاجتماعي وتعليقات تميّز ضدّ المرأة في محاولة لتخويف الناشطات ونزع الشرعيّة عن اضطلاع النساء بأدوار سياسيّة فاعلة[18]. وكذلك تعرّضت البرلمانيّات والمسؤولات الحكوميّات والمراسلات اللواتي يغطّين الاحتجاجات للتمييز القائم على النوع الاجتماعي والتحرش اللفظيّ والجنسيّ والجسدي المتكرر. فعلى سبيل المثال، نُشرت المعلومات الشخصيّة للمراسلات، بما في ذلك أرقام هواتفهن المحمولة على وسائل التواصل الاجتماعي. ولم يقتصر الضرر الناجم عن هذه الأفعال على المُستهدفات مباشرةً؛ فقد أدّت مثلاً حملة إساءة على الإنترنت ضد مراسلة إلى إصابة والدتها بسكتة دماغيّة بعد إرسال صورة مزيّفة لابنتها في وضع مخل[19].

15 Wilson. C, Zabaneh. J and Dore-Weeks.R, (2019), Understanding the Role of Women and Feminist Actors in Lebanon's 2019 Protests; UN Women متوافر على: https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/12/gendering%20lebanons%202019%20protests.pdf?la=en&vs=2300.

16 المرجع نفسه.

17 المرجع نفسه.

18 المرجع نفسه.

19 Caramazza. G, (2019), Lebanon's Social Media Looks like the Wild West, and Women reporters are in the Crosshairs', The New Arab, 4 December متوافر على: https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2019/12/4/lebanons-women-reporters-being-harassed-for-reporting-the-truth.

وتدهور أمن المراسلات اللواتي يغطين الاحتجاجات، وخاصّة اللواتي يعملن لدى محطّات التلفزيون اللبنانيّة المحلية، دفع "التحالف من أجل المرأة في الصحافة" إلى إصدار بيان أعرب فيه عن قلقه إزاء معاملة المراسلات[20]. وأدان التحالف حالات التحرش والتهديد والاعتداء الجسديّ الموجّهة في الغالب إلى المراسلات من قِبل قوى الأمن وجماهير الأحزاب الطائفية وبعض المتظاهرين.

وتفاقمت الإساءة للمراسلات بفعل مستويات التحرش الجنسي المرتفعة بالأصل في لبنان. وأظهرت دراسة استقصائيّة أُجريت في عام 2017 أنّ 61 في المائة من اللبنانيّات قد تعرّضن للتحرش الجنسي في مكان عام[21]. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أنّ 54 في المائة من الرجال اللبنانيين يعتقدون أن أهم دور للمرأة هو رعاية المنزل والطهي للأسرة، ويعتقد 53 في المائة من الرجال أنّ المرأة التي ترتدي ملابس مستفزة تستحق التحرش، ويرى 38 في المائة من الرجال أنّ المرأة التي تخرج إلى الأماكن العامّة ليلاً تسعى إلى التعرُّض للتحرش.

وفي كانون الأوّل/ديسمبر 2020، أقر لبنان أوّل قانون يجرِّم التحرش الجنسي. ويعرِّف هذا القانون المفصلي التحرّش الجنسي بأنّه "أي سلوك سيّء متكرّر خارج عن المألوف، غير مرغوب فيه من الضحيّة، ذي مدلول جنسي يشكّل انتهاكاً للجسد أو للخصوصيّة أو للمشاعر"[22]. وقد يواجه الجناة عقوبة السجن لمدّة تصل إلى أربع سنوات، ويستطيع الضحايا التماس تعويض[23]. ورحّبت المنظّمات اللبنانيّة لحقوق المرأة بإقرار هذا القانون باعتباره خطوة أولى مهمة، غير أنّها حذّرت من أنّ القانون، الذي لم يشمل عدداً من التعديلات الأساسيّة التي طرحتها الناشطات، يشوبه بعض الثغرات، بما في ذلك عدم توافر آليّات إبلاغ بموجب تكليف، وحمله تفسيرات متباينة أو خطيرة[24].

20 The Coalition for Women in Journalism, (2019), Lebanon: Safety of women reporters in jeopardy amidst protests,7 December. متوافر على: https://womeninjournalism.org/cfwij-press-statements/lebanon-safety-of-women-reporters-in-jeopardy-amidst-protests-84ylc.

21 UN Women and Promundo, (2017), Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey in the Middle East and North Africa. متوافر على: https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa.

22 Azhari. T, (2020), Lebanon passes landmark sexual harassment law, Al Jazeera, 21 December. متوافر على: https://www.aljazeera.com/news/2020/12/21/lebanons-parliament-approves-landmark-sexual-harassment-law.

23 المرجع نفسه.

24 Karam. C, Abou-Habib. L and Ghanem. M, (2021), Influencing Policy Through Research: The Case of Sexual Harassment Law in Lebanon, The Center for Inclusive Business and Leadership (CIBL) for Women, 11 January. متوافر على: https://www.aub.edu.lb/cibl/news/Documents/Influencing%20Policy%20Through%20Research.pdf.

الإطار 2. القوانين اللبنانيّة بشأن حريّة التعبير والتمييز

بحسب الدستور، لبنان دولة مذهبيّة. فيجري تخصيص المناصب السياسيّة والمؤسسيّة نسبياً بحسب مختلف الطوائف في البلاد. ولذلك بالرغم من أنّ وسائل الإعلام اللبنانيّة تعدديّة، تتأثّر أيضاً بالانتماءات السياسيّة والدينيّة لمختلف الطوائف، ما يؤثّر على استقلاليّة وسائل الإعلام، إذ إنّ ملكيّتها تعكس الانقسامات الطائفيّة والمذهبيّة. وحريّة التعبير حق دستوري، ولكن يضطر المراسلون والمراسلات اللبنانيون واللبنانيات إلى التعامل مع عدد من القيود.

ينصّ الدستور اللبناني على حريّة التعبير[أ]. كذلك ينصّ قانون البث التلفزيوني والإذاعي لعام 1994 على أنّ "الإعلام المرئي والمسموع حر. تُمارس حريّة الإعلام في إطار أحكام الدستور والقوانين النافذة"[ب].

ومع ذلك، تسمح المراسيم التشريعيّة بفرض رقابة في حالة الاضطرابات والتوتّرات والأزمات الداخليّة[ج]، كذلك قد تقضي بتجريم ما يُعتبر "خبراً كاذباً"[د]. والتشهير مُجرَّم أيضاً؛ وبموجب قوانين التشهير في لبنان، يمكن أن تصل عقوبة إهانة الممارسات والمعتقدات الدينيّة إلى السجن من ستّة أشهر إلى ثلاث سنوات، ويمكن أن تصل عقوبة التعليقات التي تُعتبر تشهيريّة ضد المحاكم أو الأجهزة الإداريّة أو الجيش أو الإدارات العامّة أو المسؤولين إلى السجن لمدّة تصل إلى عام[هـ]. ويُعاقب من تثبت إدانتهم بـ "التعرُّض للآداب العامّة" بالسجن لمدّة تتراوح بين شهر وسنة[و]، كذلك يمكن معاقبة المذنبين بنشر أنباء كاذبة ومُبالغ فيها حول المكانة الماليّة للدولة أو الليرة اللبنانيّة بالسجن لمدّة تصل إلى ستّة أشهر وتغريمهم ما بين 100 ألف ومليون ليرة لبنانيّة[ز]. ويُستثنى من هذه القوانين الرئيس والقضاة وموظّفو القطاع العام وضبّاط الأمن والقادة الدينيون.

وقال النشطاء في مجال حريّة التعبير إنّ قوانين التشهير في لبنان قد استُخدمت لأغراض سياسيّة. ففي الفترة بين تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 وتمّوز/يوليو 2020، اعتُقل ما لا يقل عن 60 شخصاً أو جرى استجوابهم بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي المتعلّقة بالاحتجاجات[ح]. وفي تمّوز/يوليو 2020، استجابت منظّمات حقوق الإنسان وحريّة الإعلام لتزايد الاعتداءات على المراسلين والمراسلات وارتفاع عدد حالات اعتقالهم خلال الاحتجاجات بتشكيل تحالف الدفاع عن حريّة التعبير في لبنان[ط].

أ. المادّة 13 من الدستور اللبناني: "حريّة إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحريّة الطباعة وحريّة الاجتماع وحريّة تأليف الجمعيّات كلّها مكفولة ضمن دائرة القانون".

ب. المادّة 3 القانون رقم 94/382.

ج. المرسوم التشريعي 1977/104.

د. المرسوم التشريعي 330/1994.

هـ. المرسوم التشريعي 104/1977 (المواد 17، 18، 19، 20، 21، 22).

و. المادّة 531 من قانون العقوبات.

ز. المادّة 297 من قانون العقوبات.

ح. Human Rights Watch, (2020), Lebanon: New Coalition to Defend Free Speech, 13 July. https://www.hrw.org/news/2020/07/13/lebanon-new-coalition-defend-free-speech.

ط. المرجع نفسه.

4. رؤى مستقاة من المقابلات مع ستّة عشر مراسلاً ومراسلة غطّوا الاحتجاجات

تفصيل العنف الجسدي واللفظي الذي تعرّض له المراسلون والمراسلات الستّة عشر الذين أُجريت معهم مقابلات

- تعرّض لعنف جسدي على الأرض: 8 من أصل 8 مراسلات (100 في المائة)؛ 4 من أصل 8 مراسلين (50 في المائة)؛
- تعرّض لهجوم من قِبل الشرطة أو قوى الأمن: 3 مراسلات (37 في المائة) ومراسلان (25 في المائة)؛
- تعرّض لتحرّش جنسي أثناء تغطية الاحتجاجات: 5 مراسلات (62 في المائة) و0 مراسلين (0 في المائة)؛
- تلقّي إساءة لفظيّة أثناء تغطية الاحتجاجات: جميع المراسلات وعددهن 8 (100 في المائة) وجميع المراسلين وعددهم 8 (100 في المائة)؛
- تلقّي إهانات جنسيّة شخصية: جميع المراسلات وعددهن 8 (100 في المائة) و0 مراسلين (0 في المائة).

تعرّض جميع المراسلين الستّة عشر الذين جرت مقابلتهم في سياق هذه الدراسة للعنف والتهديد أثناء تغطيتهم للاحتجاجات (100 في المائة) وكان أغلب الجناة رجالاً. وأفادت المراسلات بتعرّضهن لأشكال مختلفة من العنف مقارنة بنظرائهن من الرجال؛ فتعرضت المراسلات بحدة أكبر للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتعرضت المراسلات للعنف اللفظي الشخصي (100 في المائة). في حين طال العنف اللفظي الشخصي الذي تعرض له المراسلين (62.5 في المائة) أمهاتهم وأخواتهم.

ألف. العنف الجسدي والتحرّش

تعرّضت جميع المراسلات الثماني اللواتي جرت مقابلتهن للعنف الجسدي أثناء التغطية الميدانية، في حين تعرض أربعة فقط من أصل ثمانية مراسلين لاعتداء جسدي. وقالت إحدى المراسلات إنّ المتظاهرين وقوى الأمن قاموا بشدّ شعرها، إضافة إلى أنّها رُميت بالحجارة وبقنينة مياه ممتلئة، ما دفعها إلى الاختباء في مسجد قريب. كذلك تعرّضت مراسلتان للمطاردة من قِبل مجموعات من الرجال، وأفلتتا منهم بالاختباء في المباني المحيطة حيث طلبتا من بعض الأشخاص السماح لهما بدخول شققهم. وقال أحد المراسلين الذين جرت

مقابلتهم إنّه تعرّض للركل والدفع وإلقاء البيض عليه ودهسه بسيارة، ومع ذلك، فضّل الذهاب إلى الأماكن المحفوفة بالمخاطر بدلاً من زميلاته، إذ رأى أنّهن سيكنّ أكثر عرضة للخطر منه.

وتعرّض مراسلان وثلاث مراسلات للهجوم من قِبل الشرطة أو قوى الأمن. وقالت إحدى المراسلات: "لم يكن تعرّضي للضرب محض صدفة. بل سمعتُ بعض الرجال ينادون باسمي ويصرخون قائلين اتبعوها، فطوردت إلى أن وصلتُ إلى مبنى اختبأتُ فيه إلى أن غادروا"[25].

كذلك تعرّضت خمس مراسلات من أصل ثماني للتحرّش الجنسي أثناء التغطية الميدانية (بما في ذلك تلمّسهنّ أثناء النقل المباشر على الهواء)، فيما لم يتعرّض أي من المراسلين لتجربة من هذا القبيل. وروت إحدى المراسلات: "خلال التغطية من طريق المطار في وقت متأخّر من الليل، شعرتُ بيد على مؤخّرتي، فأوقفتُ التصوير على الفور وطلبتُ من المصوّر تغيير الموقع".

باء. الاعتداءات اللفظيّة السياسيّة أو الجنسيّة

تعرّض جميع المراسلين والمراسلات الذين جرت مقابلتهم لاعتداءات لفظيّة أثناء الاحتجاجات، بيد أنّ أنواع العنف اللفظي اختلفت حسب النوع الاجتماعي. فكثيراً ما تلقّى المراسلون الإهانات أو اتُّهموا بالفساد أو بالتغطية على نحو غير مهني أو متحيّز، وذلك على أساس ميولهم السياسيّة المُتصوّرة أو توجّهات المحطّة التلفزيونيّة التي يعملون فيها. فأوضح أحد المراسلين قائلاً: "لم أُهاجم أبداً بسبب جودة تغطيتي، بل بسبب الموقف السياسي للمحطّة التلفزيونيّة التي أعمل فيها، وهذا أمر مزعج جداً". وعلى نحو مماثل، قال مراسل آخر: "لم أتلقَّ إهانات لي أنا شخصياً. بل وُجّهت للمحطّة التلفزيونيّة التي أعمل فيها وقد اتُّهمت بالفساد والتحيُّز".

على غرار زملائهنّ الرجال، تعرّضت سبع مراسلات من أصل المراسلات الثماني للإهانة على خلفيّة المحطّة التلفزيونيّة التي يعملن لحسابها، واتُّهمنّ بالتحيُّز أو دعم حزب سياسي على آخر، لكن في الوقت نفسه، تعرّضت جميعهنّ أيضاً لإهانات جنسيّة. فقالت إحدى المراسلات إنّه أثناء تغطيتها عند الساعة الثالثة صباحاً، نادى رجل قائلاً: "هيّا، ارقصي لنا أيّتها المتعريّة". ووصفت مراسلة أخرى كم كان الوضع لا يُطاق عند اتهامها بالانحلال في كلّ مرّة تذهب فيها للتغطية على الأرض، فقد قال لها أحدهم: "فلان هو صديقك الحميم، أليس كذلك؟ أعرفُ كل شيء عن حياتك المنحلّة".

25 ما لم تُنسب الاقتباسات إلى شخص على وجه التحديد، أُحيطت جميعها بالسريّة في هذه الدراسة لضمان سلامة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات والمشاركين في الدراسة ومستخدمي تويتر.

جيم. العنف عبر الإنترنت

لمحة عن الرصد لحسابات المراسلين والمراسلات على تويتر

- من بين 89,162 تعليقاً جرى تحليلها، اعتُبر 5,164 تعليقاً أنه يحتوي على العنف بشكل عام أو العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- من بين التعليقات الـ 5,164، نُشر 1,986 تعليقاً على حسابات المراسلين و3,178 تعليقاً على حسابات المراسلات في الفترة بين تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020؛
- التعليقات التي تحتوي على العنف بشكل عام: نُشر 1,906 تعليقات على حسابات المراسلين و2,954 تعليقاً على حسابات المراسلات؛
- التعليقات التي تحتوي على العنف القائم على النوع الاجتماعي: نُشر 80 تعليقاً على حسابات المراسلين و224 تعليقاً على حسابات المراسلات؛
- تلقي تهديدات بالقتل عبر الإنترنت: 3 مراسلات و3 مراسلين؛
- تلقي محتوى ومقاطع فيديو إباحيّة: 3 مراسلات و0 مراسلين.

لغرض هذه الدراسة، جرى تحليل 89,162 تعليقاً نُشر على حسابات تويتر للمراسلين والمراسلات الستّة عشر، في الفترة الممتدّة من 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 إلى 21 كانون الثاني/يناير 2020. صُنّف 5,164 تعليقاً منها بين تعليقات تحتوي على عنف بشكل عام وتعليقات تحتوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي؛ ونُشر 3,178 تعليقاً منها على حسابات المراسلات (61.5 في المائة من إجمالي التعليقات)، و1,986 على حسابات المراسلين (38.5 في المائة من إجمالي التعليقات).

واختلف حجم البيانات التي جرى جمعها حسب كلّ من المراسلين والمراسلات، إذ غرّد بعضهم على نحو فاعل خلال الاحتجاجات، أمّا البعض الآخر فلم يكونوا فاعلين على منصّة التواصل الاجتماعي على الإطلاق. كذلك حالت بعض التحدّيات التقنيّة دون الاطلاع على جميع التغريدات والتعليقات المنشورة خلال الإطار الزمني المحدّد بسبب إعدادات الخصوصيّة لبعض المستخدِمين والمستخدِمات، أو الحسابات المحظورة أو التعليقات المحذوفة أو عدد التغريدات المنشورة. وبالرغم من أوجه القصور هذه، كشفت مقارنة التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات الثماني والمراسلين الثمانية وتحليلها عن اختلاف كبير في حدّة التعليقات العنيفة وفي مضمونها.

وبالرغم من إعراب عدد متساوٍ من المراسلين والمراسلات عن التعرُّض للعنف عبر الإنترنت، كشف تحليل محتوى حسابات المراسلات عن تلقّيهن تعليقات تنطوي على العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي أكثر من نظرائهن من الرجال، فضلاً عن تلقّيهن تهديدات أكثر عنفاً. وبوجه عام، تلقّت المراسلات الثماني تعليقات تنطوي على العنف أكثر بكثير من نظرائهن من الرجال.

5. تعليقات "تحتوي على عنف بشكل عام" تلقّاها المراسلون والمراسلات

تلقّت المراسلات تعليقات تحتوي على العنف أكثر بمرّة ونصف المرّة من نظرائهن من الرجال، وكذلك تلقين 61.5 في المائة من إجمالي التعليقات المنشورة التي تحتوي على العنف. وفي ما يلي تحليل لأنواع التعليقات المنشورة.

ألف. الاستهزاء

لأغراض هذه الدراسة، يُعرَّف "الاستهزاء" بأنّه لغة تُستخدم للتقليل من شأن المراسلين والمراسلات أثناء التعبير عن آرائهم السياسيّة أو تغطية الأحداث السياسيّة. وليس بالضرورة أن تتضمّن التعليقات المصنّفة تحت مسمّى الاستهزاء كلمات بذيئة، بل تُظهر قلّة احترام للمراسلين والمراسلات أو تحاول التقليل من شأن قدراتهم الفكريّة ومهاراتهم التحليليّة. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات:

- لمَ أنتِ حزينة جداً؟ من الأفضل أن تبكي!
- هل أنت من كتب التغريدة أم هل يتولّى أحد إدارة حسابك؟

وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلين:

- أحسنت! أنت مرح جداً، وتجعلني أضحك؛
- أعتقد أنّك تشعر بالنعاس وعليك النوم.

باء. الإهانة

لأغراض هذه الدراسة، تُعرَّف "الإهانة" بأنّها بشكل أساسي اتّهام المراسل أو المراسلة بعدم التمتُّع بالمهنيّة أو بالتحيُّز (عادةً ما تُبنى هذه الاتّهامات على الانتماء السياسي المُتصوّر للمراسلين والمراسلات أو انتماء المحطّة التلفزيونيّة التي يعملون فيها)، أو اتّهام المراسل أو المراسلة بالفساد أو الغباء أو عدم القدرة على تغطية الأحداث السياسيّة أو فهمها. وكانت المراسلات أكثر عرضة لتلقّي الإهانات من نظرائهن من الرجال. كذلك تضمّنت التعليقات المهينة كثيراً من العبارات التي قارنت المراسلين والمراسلات بالحيوانات أو طالبتهم بقلّة احترام بالتزام الصمت وعدم التعبير عن آرائهم.

وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات:

- كفى أيّتها الغبيّة؛
- يا حمارة، كفّي عن نشر تغريداتك السخيفة؛
- أرجوك، انشري ولو لمرّة واحدة تغريدةً تظهر وتثبت أنّك لست غبيّة.

وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلين:

- كم من المال تلقّيت مقابل نشر هذه التغريدة؟
- كيف حال حليفك في المملكة العربيّة السعوديّة؟
- جرى تصويرك أثناء زياراتك للسفارة الأمريكيّة أيّها الخائن.
- هل أنت متأكّد من أنّك مراسل؟ أم أنّك مجرّد عبد سياسي يعمل في محطّة تلفزيونيّة؟

جيم. التهديد والتحريض على العنف

لأغراض هذه الدراسة، يعرَّف "التهديد" بأنّه التهديد بالعنف الموجَّه إلى المراسلين والمراسلات. واستناداً إلى التحليل الذي أُجري في سياق هذه الدراسة، تلقّى المراسلون والمراسلات العدد نفسه تقريباً من التهديدات. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات:

- لا تفكّري حتّى بالمجيء إلى هذه المنطقة، فسنكون بانتظارك؛
- إيّاك والمجيء يوماً إلى ساحة الثورة؛
- احتفلي الآن، لأنّ نهايتك قريبة؛
- فلتأتِ إلى منطقتنا إذا كنتِ تجرؤين على ذلك يا عميلة المخابرات؛
- تستحقّين الضرب؛
- أتّمنى أن تلقاك نساء على الأرض لشدّ شعرك؛
- أرجو أن يُحرق مكتبك وممتلكاتك؛
- ليت لسانك يُقطع؛
- أنت استفزازيّة ويجب حرقك. ويبدو أنّك تتطلّعين إلى التعرُّض للضرب.

وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلين:

- لقد طردنا زملاءك. انتظر دورك.
- عد إلى المنزل... مصيرك السجن؛
- يجب أن يقتلك أهالي هذه المنطقة؛
- أتطلّع لضربك. لقد سئمنا منك أيّها المنافق.

6. تعليقات "تحتوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي" تلقّاها المراسلون والمراسلات

تلقّت المراسلات تعليقات تحتوي على تمييزٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي بمعدّل 2.8 مرّات أكثر من نظرائهن من الرجال. وكثيراً ما كانت التهديدات والإهانات الموجَّهة إلى المراسلين تتناول أسرهم وأقاربهم، ولا سيّما أمّهاتهم وأخواتهم.

ألف. الإهانات الجنسيّة والتحرّش الجنسي اللفظي

وحدهنّ المراسلات تعرّضن للتحرّش الجنسي عبر الإنترنت. فلم يُظهر تحليل محتوى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي أي حالات تحرّش جنسي ضد المراسلين. كذلك، ذكر جميع المراسلين الثمانية خلال المقابلات أنّهم لم يتعرّضوا للتحرّش الجنسي أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. لكن خلافاً لذلك، تعرّضت جميع المراسلات للتحرّش الجنسي عبر الإنترنت. وأفادت مراسلتان عن تلقيهما صوراً ومقاطع فيديو إباحيّة على حساباتهما على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر واتساب، مع تهديدات بتعريضهما للأمر نفسه.

تنمّ الإهانات الجنسيّة التي تلقّتها المراسلات عن استعداد صريح لدى بعض أفراد الجمهور لإذلالهن. إضافةً إلى ذلك، اتهمت المراسلات بأنهنّ بغايا أو يعيشن حياة منحلّة. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن مضمون الإهانات الجنسيّة وحالات التحرّش الجنسي المنشورة على حسابات المراسلات:

- كم يدفع لك في الليلة؟
- لا تؤدّي دور المرأة العفيفة؛
- نعم، امرأة بلا خطيئة. نعرفُ تاريخك؛
- حبيبتي، نعلم أنّك راهبة؛
- أنت معتادة على النوم كلّ ليلة مع أمير عربي أو مع سياسي لبناني؛
- أنت مثيرة ومغوية جداً، يا للروعة؛
- تعالي إلى حضني؛
- هل تحتاجين إلى زوج؟ ما عليك إلّا أن تطلبي ذلك منّي؛
- فلتختاري الكلمات التي تريدينها... يا لجمالك وقوامك؛
- أعتقد أن هذا البلد يحتاج إلى المزيد من الجنس لإرضاء كل تلك النساء المستاءات.

فضلاً عن ذلك، كثيراً ما تتناول الإهانات الجنسيّة الميل الجنسي للمراسلات. ولا يزال موضوع المثليّة الجنسيّة من المحرّمات في لبنان، وترفض مجتمعات محليّة كثيرة أفراد مجتمع المثليّين والمثليّات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهويّة الجنسانيّة وأحرار الهويّة الجنسانيّة وثنائيّي الجنس، ولا تتقبّلهم. كذلك يشيع اعتقاد بأنّ المثليين جنسياً يهدّدون المؤسّسة الأسريّة. وحين تسود في المجتمع نزعة معادية للمثليين، يلجأ الناس إلى اتّهام النساء اللواتي يشاركن على نحو فاعل في الحياة العامّة والسياسيّة بأنهنّ مثليّات بهدف تخويفهن وتشويه صورتهن. ونعت المرأة بالمثليّة أحد أشد الإهانات التي يمكن للمرء توجيهها إليها، إذ ينم ذلك عن ابتعادها عن الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي[26]. وقالت إحدى المراسلات خلال مقابلتها: "اتّهامي بأنّني مثليّة والقول إنّني أبدو كرجل بالرغم من أنّني متزوّجة، إضافةً إلى عدم تقدير نوعيّة عملي أمور مثيرة للاشمئزاز وغير مقبولة".

وقد تعرّضت المرشّحات للانتخابات البرلمانيّة لعام 2018 لاتّهامات مماثلة، ما أثّر سلباً في حملاتهن الانتخابيّة ورفاههن[27]. ويظهر دفاع المراسلات عن أنفسهن بالقول إنّهن متزوّجات أنّ المثليّة الجنسيّة لا تزال تُعتبر من قِبل المراسلات أنفسهن والجناة اعتداءً لا حريّة شخصيّة.

أمّا الإهانات الجنسيّة المنشورة على حسابات المراسلين فوجّهت إلى أفراد أسرهم من النساء، وتمثّلت بتعليقات مثل "أرسل لي رقم والدتك"، أو باتّهام المراسلين بأنّهم "قوّادون". كذلك تطرّق بعض الإهانات الجنسيّة إلى أعراف قائمة على النوع الاجتماعي في محاولة لإضعاف موقف المراسلين، باتّهامهم بأنّهم ليسوا "رجالاً حقيقيين" لإظهارهم مشاعر أو مَواطن ضعف؛ "أنت لطيف جداً، تعال إلينا لنساعدك على أن تكون رجلاً".

باء. الضغوط المتعلّقة بصورة الجسد

على الصعيد العالمي وفي لبنان، تسهم الممارسات الإعلاميّة، بما في ذلك تحسين مظهر مقدّمات البرامج، في وضع معايير غير واقعيّة للجمال يتعيّن على المرأة، ولا سيّما المراسلة، أن ترقى إليها لتنجح وبالتالي لا يستند تقييم المرأة في وسائل الإعلام إلى مهنيّتها فحسب، بل إلى مظهرها أيضاً.

وأشار مقال نشره قسم الإعلام والاتصال في الجامعة اللبنانيّة إلى أنّ المراسلات التلفزيونيّات في لبنان وأماكن أخرى يُربطن بإيحاءات جنسيّة بشكل متكرّر من خلال التمعّن الصريح في أجسادهن ومظهرهن، فضلاً عن أنّ

26 UN Women and Promundo, (2017), Understanding masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey in the Middle East and North Africa. متوافر على: https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa.

27 أكّدت ثلاث من أصل 75 مرشّحة جرت مقابلتهن أنّهن واجهن حملات شائعات تفيد بأنّهن مثليّات جنسياً. Halime el Kaakour (2019). Pursuing Equality in Rights and Representation, Women's experiences Running for Parliament in Lebanon's 2018 Elections. Funded by UN WOMEN. متوافر على: https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/02/pursuing-equality-in-representation-in-lebanon-2018-elections.

مظهرهن الجسدي يؤثّر في رسم مسارهن الوظيفي وفي موثوقيّتهن كمراسلات[28]. وتطال هذه المسألة النساء بشكل أساسي، إذ تتعرّض المراسلات للضغوط المتعلّقة بصورة الجسد أكثر من المراسلين.

وتُظهر هذه الدراسة التداعيات الفادحة للضغوط المتعلّقة بصورة الجسد على المرأة. فقالت إحدى المراسلات: "نُعِتُّ بالبقرة مرات عدّة؛ ليتهم يركّزون على جودة تغطيتي بدلاً من إهانة مظهري الجسدي". وروت أخرى: "هاجمتني جيوش إلكترونيّة منظّمة موجّهة من أحد الأحزاب السياسيّة، وقالت لي أن أنظر في المرآة لأرى مظهري المقزز". وتهدف هذه التعليقات إلى التقليل من شأن المرأة وتعييبها على خلفيّة مظهرها الجسدي. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات:

- هذه التغريدة برعاية نادر صعب (جرّاح تجميل لبناني)؛
- فلتستمرّي بالانشغال بحقن البوتوكس؛
- تستيقظين واضعةً ماكياج كامل فيما البلاد تنهار؛
- أنت عارضة أزياء لكنّك بالتأكيد لست مراسلة؛
- مكياجك شنيع؛
- أنت جميلة مع ماكياج لكنّنا لا نعرف كيف تبدين في الصباح؛
- نحن في عام 2019، الماكياج الذي تضعينه لم يعد رائجاً؛
- قلّلي من استخدام الفوتوشوب لتعديل صورك؛
- اتّبعي حمية غذائيّة؛
- أنت مثل بقرة تضع محدد العيون؛
- انشري صوراً أكثر لك ومشاركات سياسيّة أقل.

وكان يُنظر إلى أحد المراسلين الذين أُجريت معهم مقابلات على أنّه وسيم إلى حد كبير. ولذلك تلقّى تعليقات مختلفة عن مظهره. وفي ما يلي تعليق نُشر على أحد حسابات المراسلين:

- تسعد بتلقّي مجاملات من الفتيات أثناء وجودك على الأرض، لكنّك تقول إنّه من الصعب أن يكون المرء وسيماً.

جيم. القوالب النمطيّة للأدوار القائمة على النوع الاجتماعي

لأغراض هذه الدراسة، تُعرَّف التعليقات التي تتضمن "قوالب نمطيّة" بأنها تلك التي تدعو إلى الحد من مشاركة المرأة في الحياة العامّة والتي تعزّز القوالب النمطيّة القائمة على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك التعليقات التي تشير إلى أنّ أدوار المرأة ينبغي أن تقتصر على التدبير المنزلي وتقديم الرعاية والارتقاء لمعايير الجمال. وقد

28 المرجع نفسه.

نُشرت معظم هذه التعليقات على حسابات المراسلات. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات:

- أنت مراسلة، لذا رجاءً اقرأي النص فحسب من دون أن تحلّلي، فلتبقي المراسلة الجميلة واللطيفة؛
- سيكون من الأفضل لك البقاء في مجال الموضة والماكياج؛
- كنت أفضل حالاً قبل تناول مواضيع سياسيّة؛
- لو كان على الأرض عدل، كنت لتكونين في المطبخ؛
- دعك من تويتر والميكروفون وركّزي على أعمالك المنزليّة؛
- عليك أن تغيري مجال عملك من الصحافة إلى الأزياء ومستحضرات التجميل... إنّك تهدرين جمالك في السياسة.

كذلك جرى تسليط الضوء في التعليقات على مفهومي الأنوثة والذكورة، مع ربط القوّة بالرجل والضعف بالمرأة. وتعزّز وسائل الإعلام نفسها هذا التمييز القائم على النوع الاجتماعي؛ فقد كشفت ورقة بحثيّة أعدت في عام 2019 عن المراسلات في لبنان، عن فصل أفقي في مجال الصحافة إذ كُلّف المراسلون بمعظم المواضيع المتعلّقة بالسياسة والتجارة والاقتصاد والنزاعات، بسبب تصوّر أنّه لا بدّ من "الصلابة والذكورة" لتغطية الأخبار "الصعبة"[29]. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلات:

- يعجبني صدقك، لكن احترسي لأنّ الثقة المفرطة تؤثّر في أنوثتك وتقلّل منها؛
- تستدعي الظروف الصعبة رجالاً وليس نساء أيّتها الحمقاء.

كذلك تعرَّض المراسلون للهجوم على خلفيّة عدم تمتّعهم بالذكورة بما فيه الكفاية؛ فاستُخدمت مفاهيم الذكورة لتهديد المراسلين وتخويفهم. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن التعليقات المنشورة على حسابات المراسلين:

- يدفعني لطفك إلى الضحك. عليك أن تأتي إلى منطقتنا لنجعلك أقوى.
- هل هذه تغريدة من قِبل رجل مثقّف أم عاطفي؟ تتطلّب المسؤوليّة رجالاً وليس عواطف.

29 El Hajj. M, (2019), 'Women Reporters in Lebanon: The Broken Ladder', Journal of Mass Communication and Journalism, Volume 9. متوافر على: https://www.hilarispublisher.com/open-access/women-reporters-in-lebanon-the-broken-ladder.pdf.

7. تأثير العنف في المراسلين والمراسلات

أدى العنف الذي تعرض له مراسلو ومراسلات المحطات التلفزيونية إلى آثار كبيرة على رفاههم. وأفادت جميع المراسلات (100 في المائة) اللواتي جرت مقابلتهن في سياق هذه الدراسة بأنّهن تأثّرن سلباً بما تعرضن له من عنف جسدي وعبر الإنترنت أثناء الاحتجاجات. وقد تراوحت هذه الآثار بين الشعور بالحزن والغضب والتعب (5 من أصل 8 مراسلات، 62 في المائة) وبين الاكتئاب والصدمة (3 من أصل 8 مراسلات، 37 في المائة). ومن بين المراسلين الثمانية الذين جرت مقابلتهم، أفاد خمسة مراسلين (62 في المائة) بأن ما تعرضوا له من عنف لم يؤثر على رفاههم، في حين قال ثلاثة منهم (37 في المائة) إنّ تجربتهم أثّرت فيهم قليلاً إذ شعروا بالحزن والتعب لبضعة أيام فقط. وقال مراسل (12 في المائة) إنّ إنتاجيّته في العمل تأثّرت نتيجة العنف الجسدي والافتراضي الذي تعرّض له وإنّه احتاج إلى أخذ إجازة من العمل لمدّة أسبوع. وأضاف: "توقّفت عن العمل الميداني بعد تعرّضي لاعتداءات وتلقّي تهديدات بالقتل. فأردتُ حماية أطفالي وعائلتي إذ في نهاية المطاف، لن يطعمهم أحد سواي". ومن التفسيرات الممكنة لانخفاض معدلات إعراب المراسلين عن تعرضهم للعنف والتخويف، ما يرتبط بوصمة العار التي قد تلحق بهم. ولكن تحليل تويتر يظهر اتجاهاً واضحاً للاعتداء على النساء بحدة أكثر من الرجال.

ولم يؤثر العنف فقط على رفاه المراسلين والمراسلات، بل على عملهم وإنتاجيتهم أيضاً. وأفادت ثلاث مراسلات (37 في المائة) بتأثّر إنتاجيّتهن في العمل سلباً بسبب أعمال العنف التي تعرضن لها. وأفادت إحدى المراسلات بأنها انهارت واحتاجت إلى إجازة لعدّة أشهر، مضيفةً "قرّرت مغادرة لبنان لأنّ الوضع بات لا يطاق. فكانت حياتي في خطر وشعرت أنّ الخطر محدق بعائلتي حتّى". وقالت مراسلة أخرى إنّه بعد أن طاردها حشد من الناس واختبأت في مبنى، كادت أن تترك وظيفتها، "أخذتُ إجازة لمدّة ثلاثة أسابيع وكدتُ أستقيل بعد حادثة المبنى الفارغ. فكنتُ أبكي وانتابني الخوف. واتصلت بمديري قائلة إنّني لا أريد أن أموت. لا أريد أن أموت". كذلك بدأت مراسلتان الحد من حركتهما وتجنّب المناطق التي تُعتبر إلى حد كبير معارضة للمحطّتين اللتين تعملان فيهما أو معارضة لآرائهما السياسيّة الشخصيّة. فقالت إحداهما: "قرّرت عدم تغطية الأحداث في مناطق معيّنة وتجنّبت مناطق أخرى. فلم أرَ داعٍ لوضع حياتي على المحك عبثاً".

وسعى المراسلون والمراسلات الذين جرت مقابلتهم إلى الحد من حجم العنف الموجّه إليهم عبر الإنترنت، فحاول ثلاثة من المراسلين (37 في المائة) وخمس من المراسلات (62.5 في المائة) فرض رقابة ذاتيّة على تغريداتهم والتخفيف من حضورهم على الإنترنت. كذلك أشارت ستّ من المراسلات اللواتي جرت مقابلتهن (75 في المائة) إلى أنّهن حجبن حسابات مسيئة في كثير من الأحيان. أمّا المراسلتان اللتان لم تحجبا حسابات، فلم تكونا فاعلتين على تويتر. وبالمقارنة، أفاد ثلاثة فقط من المراسلين الذين جرت مقابلتهم (37 في المائة) بأنهّم حجبوا حسابات مسيئة في بعض الأحيان. ما يؤكّد من جديد على حدّة العنف الذي تعرّضت له المراسلات.

8. استجابة المحطّات التلفزيونيّة

أبلغ معظم المراسلين والمراسلات الذين جرت مقابلتهم المحطّات التلفزيونيّة التي يعملون فيها بأعمال العنف التي تعرّضوا لها. فأخبر خمسة مراسلين وستّ مراسلات رؤساء أقسامهم بما حدث لهم، لكن لم يُطرح في أي من الحالات إجراء واضح يتعيّن اتباعه. وقال المراسلون والمراسلات إنّ المحطّات التلفزيونيّة التي يعملون فيها قدّمت لهم دعماً معنوياً، إضافةً إلى تأكيدها مراراً على ضرورة التوقّف عن التصوير في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، كذلك عرضت عليهم خيار التوقّف عن القيام بأعمال ميدانيّة أو تغطية المظاهرات إذا كانوا يفضّلون الاضطلاع بمهام مختلفة.

ورفعت إحدى المحطّات التلفزيونيّة دعوى قضائيّة ضد الجناة الذين أساؤوا بحدة للمراسلين والمراسلات عبر الإنترنت وشاركوا أرقام هواتفهم الشخصيّة على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن وفقاً للمراسلين والمراسلات الذين جرت مقابلتهم، لم تسفر هذه الخطوة عن اتخاذ أي إجراء آخر ولم تحقق الدعوى أي نتيجة.

ووفقاً للمراسلين والمراسلات الستّة عشر، لم تضع أي من المحطّات التلفزيونيّة التي يعملون فيها أي استراتيجيّة واضحة لحمايتهم ولا زوّدت موظّفيها بتدريب أمني، بما في ذلك كيفيّة التعامل مع التحرش الجسدي أو عبر الإنترنت أو العمل في بيئات عالية الخطورة. وأشاروا إلى ندرة التمويل كأحد أسباب عدم توفير المحطّات التلفزيونيّة لهذا التدريب. فقال أحدهم: "لا بدّ من أن أحصل أولاً على راتبي كاملاً قبل التفكير بالتدريب".

9. خلاصة وتوصيات: وضع نُهُج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي لضمان سلامة المراسلين والنهوض بمشاركة المرأة في الحياة العامّة

كان العنف ضدّ الناشطين والناشطات من المجتمع المدني والمتظاهرين والمتظاهرات والمراسلين والمراسلات ظاهرة شائعة خلال احتجاجات عام 2019. لكنّ التنوع السياسي أمر لا بدّ منه لتكون الدولة ديمقراطيّة؛ فلا يمكنها الاستمرار من دون وسائل إعلام حرّة ومتنوّعة وتعدّديّة. ما يعني أنّه ينبغي حماية المراسلين والمراسلات والناشرين وجميع الجهات الإعلاميّة للعمل بحريّة من دون الخوف من الأعمال الانتقاميّة.

وأظهرت هذه الدراسة أنّه في حين تعرّض المراسلون والمراسلات للعنف شخصياً وافتراضياً عبر مواقع الإنترنت، فإنّ المراسلات واجهن كماً أكبر من العنف بنوعيه، وكانت الاعتداءات التي تعرّضن لها ذات طابع جنسي أكثر. وشعر المراسلون والمراسلات على السواء بعدم الأمان وعدم الحماية بالرغم ممّا وفّرته المحطّات التلفزيونيّة التي يعملون فيها من حريّة ودعم معنوي.

وتعرّضت المراسلات للعنف والتحرش في استهدافٍ لمظهرهن الجسدي وحياتهن الخاصّة ونزاهتهن المهنيّة. فجرى التلميح في كثير من الأحيان إلى أنّهن أصبحن مراسلات نتيجة إقامة علاقات مع سياسيين أو رجال أعمال بارزين، وإلى أنّهن ما كنّ ليحصلن على مثل هذه المناصب لولا إقامة علاقة جنسيّة مع رجال مهمّين. كذلك جرى الاعتداء على المراسلات لإسكاتهنّ عن التحدّث علناً، وثنيهن عن الحصول على منصب سياسي، الأمر الذي يُعتبر مخالفاً للأدوار والأعراف القائمة على النوع الاجتماعي.

ونتائج هذه الدراسة مماثلة لنتائج دراسة هيئة الأمم المتّحدة للمرأة التي تناولت المواقف والتحدّيات التي تواجهها المرشّحات اللبنانيّات. فالدراستان أشارتا إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي والقوالب النمطيّة المتجذرة التي لا تزال تواجهها النساء في الحياة العامّة، بما في ذلك مراسلات المحطّات التلفزيونيّة، في إطار النظام الأبوي والسياسي والعقائدي. وفي كثير من الأحيان أثار الدفاع عن الزعماء السياسيين الذكور تعليقات مهينة وُجّهت إلى المراسلين والمراسلات.

نزعة معاداة المرأة ملموسة بوضوح في العنف الموجّه إلى المراسلات. وللاستجابة إلى ذلك على نحو فاعل، لا بدّ من اتباع نُهُج وقائيّة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي تستجيب للتهديدات المتباينة التي يتعرض لها المراسلون والمراسلات والعاملون والعاملات في قطاع الإعلام. ويتطلّب تحقيق هذه الاستجابة في جزءٍ منه

تطبيق أطر قانونيّة فاعلة لمكافحة العنف ضد المراسلين والمراسلات، بما في ذلك تجريم العنف ضدهم (مع تشديد العقوبات على العنف القائم على النوع الاجتماعي)؛ وكذلك توفير التدريب وإذكاء الوعي بين المسؤولين عن إنفاذ القانون والقضاء بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وقوانين حريّة الصحافة؛ فضلاً عن محاكمة جميع مرتكبي العنف ضدّ المراسلين والمراسلات.

والدولة هي المسؤولة في المقام الأول عن حماية سلامة المراسلين والمراسلات، لكن لا بد للجهات المعنيّة الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام ونقابات المراسلين والمراسلات والإعلام والمنظّمات الدولية، من العمل بالشراكة مع الدولة لحماية المراسلين والمراسلات وصيانة حريّة التعبير والصحافة والحق في الوصول إلى المعلومات.

التوصيات

1. توصيات لحكومة لبنان

- اعتماد استراتيجيّة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي تهدف إلى الحؤول دون العنف ضد المراسلين والمراسلات، وتستجيب للتهديدات والاحتياجات المختلفة للمراسلين والمراسلات والعاملين والعاملات في وسائل الإعلام، وتشمل جميع الجهات المعنيّة مثل وسائل الإعلام والنقابات والمؤسّسات التعليميّة والمنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات الدوليّة؛
- محاسبة المسؤولين عن إنفاذ القانون على انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلين والمراسلات، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوّة؛
- توفير التدريب للمسؤولين عن إنفاذ القانون والقضاء بشأن قوانين حريّة التعبير وحريّة الصحافة وإذكاء الوعي بشأن مسؤوليّاتهم على صعيد تعزيز بيئة عمل آمنة للمراسلين والمراسلات؛
- إصلاح القوانين التي تحد من حريّة التعبير وحريّة الصحافة، ولا سيّما القوانين المتعلّقة بالتشهير، ومنها المواد 383 و385 و386 من قانون العقوبات اللبناني؛
- تنسيق الجهود المستمرّة للجامعات اللبنانيّة ووزارة التربية والتعليم العالي والجامعات الخاصّة لإدراج مقرّرات تتعلّق بحقوق الإنسان في المناهج الجامعيّة، وإدراج مقرّرات في مجال الإعلام حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلين والمراسلات وتأثيره في حقوق الإنسان والديمقراطيّة.

2. توصيات لوسائل الإعلام اللبنانيّة

- اعتماد سياسة داخلية لمعالجة العنف ضد المراسلين والمراسلات، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتصدّي له والحؤول دونه؛
- توفير التدريب للمراسلين والمراسلات والعاملين والعاملات في وسائل الإعلام حول كيفيّة الحفاظ على أمنهم في البيئتين الماديّة والافتراضيّة، وكيفيّة منع التحرش والتصدّي له (بما في ذلك التحرّش الجنسي)،

وكيفيّة التغطية على نحو آمن في البيئات العالية الخطورة، وكذلك كيفيّة التماس الدعم العاطفي أو خدمات المشورة العلاجيّة المحترفة؛

- وقف استخدام المرأة كسلعة في الأخبار وتغيير مظهر المقدّمات لينم عن مهنيّة أكثر؛
- التحقيق في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلات ومساعدتهن على مقاضاة الجناة ومناهضة الإفلات من العقاب؛
- تمكين المرأة في المحطّات التلفزيونيّة التي تعمل فيها، ومكافحة التمييز ضدّها داخل المحطّة، فضلاً عن اعتماد معايير وسياسات واضحة لنيلها ترقية وتقدّمها في العمل؛
- زيادة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي؛
- المشاركة في حملات تهدف إلى زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة في الحياة العامّة، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت؛
- تحسين مستوى الأجور وتوفير الرعاية الصحيّة والتأمين على الحياة للمراسلين والمراسلات بدوام كامل ودوام جزئي من دون تمييز.

3. توصيات للمنظّمات المحليّة والدوليّة ونقابات المراسلين والمراسلات

- مساعدة المراسلات على التحدّث عمّا يتعرضن له من عنفٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي؛
- وضع استراتيجيّة تراعي منظور النوع الاجتماعي على مستوى النقابة ككلّ لحماية جميع المراسلين والمراسلات من العنف والتمييز؛
- وضع مبادئ توجيهيّة للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلين والمراسلات والتصدّي له؛
- تأسيس مرصد مراعٍ لمنظور النوع الاجتماعي، لمراقبة جميع أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلين والمراسلات وتسجيلها؛
- إجراء دراسات إضافيّة لقياس العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئتين الماديّة والافتراضيّة الذي يتعرّض له الكتّاب والكاتبات ومقدّمو ومقدمات البرامج والمراسلون والمراسلات في جميع وسائل الإعلام؛
- زيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المراسلين والمراسلات وإطلاق حملات تسعى إلى تغيير طريقة التعامل الشخصي وعبر الإنترنت.